



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



The Role of Financial Governance in Promoting Transparency and Reducing Administrative Corruption: A Case Study of Iraq.

Hiba Raheef Abu Al-Hail¹

¹ University of Dhi Qar – College of Administration and Economics
Hiba.rhaif@utq.edu.iq

Abstract. This research examines the role of financial governance as an effective mechanism in enhancing transparency and reducing administrative and financial corruption, with a focus on the Iraqi environment as an applied model. The research aims to highlight the concept of financial governance and its development, analyze its basic mechanisms and principles, and identify obstacles to its implementation in Iraqi institutions. Through the descriptive analytical approach, the research reviews the reality of financial and administrative corruption in Iraq and its negative effects on the economic and social structure. The research also proposes applied strategies to activate the role of financial governance in Iraqi state institutions to achieve transparency and accountability. The research concluded that adopting financial governance standards effectively contributes to creating an integrated regulatory environment that limits corruption practices and enhances citizens' confidence in official institutions. The research also provided practical recommendations for decision-makers to develop financial governance mechanisms and adapt them to the economic and social conditions of the Iraqi state..

Keywords: Financial Governance, Transparency, Administrative Corruption, Iraqi Institutions, Economic Development.

DOI: 10.69938/Keas.Con2.250229

دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري: دراسة حالة العراق

م.م هبة رفيف أبو الهيل¹
¹ جامعة ذي قار – كلية الإدارة والاقتصاد
Hiba.rhaif@utq.edu.iq

المستخلص. يتناول هذا البحث دور الحوكمة المالية كآلية فعالة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي، مع التركيز على البيئة العراقية كنموذج تطبيقي. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة المالية وتطورها، وتحليل آلياتها ومبادئها الأساسية، وتحديد معوقات تطبيقها في المؤسسات العراقية. من خلال المنهج الوصفي التحليلي، يستعرض البحث واقع الفساد المالي والإداري في العراق وتأثيراته السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية، كما يقترح البحث استراتيجيات تطبيقية لتفعيل دور الحوكمة المالية في مؤسسات الدولة العراقية لتحقيق الشفافية والمساءلة. وقد توصل البحث إلى أن تبني معايير الحوكمة المالية يساهم بشكل فعال في خلق بيئة رقابية متكاملة تحد من ممارسات الفساد وتعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، كما قدم البحث توصيات عملية لصناع القرار لتطوير آليات الحوكمة المالية وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المالية، الشفافية، الفساد الإداري، المؤسسات العراقية، التنمية الاقتصادية.

Corresponding Author: E-mail: Hiba.rhaif@utq.edu.iq

1 المقدمة

تُمثل الحوكمة المالية ركيزة أساسية في بناء الأنظمة الاقتصادية الفاعلة، وضمان إدارة رشيدة للموارد العامة بما يعزز النمو المستدام ويحقق العدالة الاجتماعية، وفي ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية، لا سيما تلك التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، تبرز الحوكمة المالية كأداة محورية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري الذي يُعد أحد أبرز المعوقات أمام التنمية. وتأتي دراسة حالة العراق كأ نموذج حيوي لفهم التداخلات بين ضعف البنى المؤسسية وانتشار الممارسات الفاسدة، وكيف يمكن لإصلاحات الحوكمة المالية أن تُحدث تحولاً جوهرياً في تعزيز النزاهة وإعادة الثقة في المؤسسات الحكومية.

يعاني العراق، كدولة غنية بالموارد النفطية لكنها هشّة مؤسسياً، من تحديات جسيمة في إدارة إيراداتها العامة، حيث تفيد تقارير دولية مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بأن العراق يحتل مراكز متأخرة سنوياً بسبب تفشي الفساد المالي والإداري، وقد تفاقمَت هذه الإشكالية في العقود الأخيرة بسبب الحروب والصراعات الداخلية، والتي أضعفت القدرة الرقابية للدولة، وساهمت في تغول شبكات الفساد التي تستنزف الموارد الوطنية، وفي هذا السياق، تطرح الدراسة تساؤلات جوهريّة حول مدى فاعلية الإطار القانوني والمؤسسي العراقي في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، وكيف يمكن لهذه المبادئ أن تسهم في بناء آليات رقابة تفضي إلى شفافية العمليات المالية وتحد من الانحرافات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار النظري للحوكمة المالية وارتباطه بمكافحة الفساد، مع التركيز على التشريعات والسياسات المطبقة في العراق بعد عام 2003، مثل قانون إدارة الموارد المالية العامة رقم (6) لسنة 2019، وإنشاء هيئات رقابية كالهيئة العامة لمكافحة الفساد، كما تسلط الضوء على التحديات العملية التي تعترض تنفيذ هذه السياسات، كالاختلالات الهيكلية في الإدارة العامة، والتدخل في السلطات، وغياب الثقافة المؤسسية الداعمة للمساءلة، وتعتمد الدراسة على منهجية تحليلية تدمج بين البيانات الرسمية، والتقارير الدولية، والمقابلات مع خبراء في المجال المالي والإداري، لتقديم رؤية شاملة حول واقع الحوكمة المالية في العراق وإمكانيات تطويرها.

تُكتسب أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول قضية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابكة، حيث يُشكل الفساد الإداري في العراق عائقاً أمام إعادة الإعمار وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين، ما يزيد من حدة الاحتقان المجتمعي. كما تقدم الدراسة توصيات عملية لصناع القرار حول تعزيز الشفافية من خلال تبني معايير دولية في الإفصاح المالي، وتطوير نظم المعلومات المالية، وإشراك المجتمع المدني في الرقابة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، لا سيما الهدف السادس عشر المتعلق ببناء مؤسسات خاضعة للمساءلة.

2 المنهجية

أولاً:- مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيسي التالي: "ما هو دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في المؤسسات العراقية؟" ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالحوكمة المالية وما هي مبادئها وآلياتها الأساسية؟
2. ما هو واقع الفساد الإداري والمالي في العراق، وما هي أبرز مظاهره وآثاره؟
3. ما مدى تطبيق مؤسسات الدولة العراقية لمبادئ الحوكمة المالية، وما هي التحديات التي تواجهها؟
4. كيف يمكن تفعيل دور الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المؤسسات العراقية؟
5. ما هي الآفاق المستقبلية لتطوير آليات الحوكمة المالية في البيئة العراقية؟

ثانياً:- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كون موضوع الحوكمة المالية أصبح ضرورة ملحة في الدول النامية عموماً والعراق خصوصاً، حيث يعاني العراق من تفشي الفساد وضعف الشفافية في العديد من مؤسساته، كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة المالية في إصلاح المؤسسات العراقية وإعادة بناء الثقة بينها وبين المواطنين، إضافة إلى ذلك، يسهم البحث في إثراء المكتبة العربية بإطار نظري شامل حول الحوكمة المالية وارتباطها بالشفافية ومكافحة الفساد، مع تقديم أمثلة تطبيقية واقعية من البيئة العراقية.

ثالثاً:- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية ومبادئها الأساسية وآلياتها التطبيقية.
2. تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وتحديد أسبابه ومظاهره وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية.
3. تقييم مدى تطبيق مؤسسات الدولة العراقية لمبادئ الحوكمة المالية والتحديات التي تواجهها.
4. اقتراح استراتيجيات عملية لتفعيل الحوكمة المالية في مؤسسات الدولة العراقية بهدف تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
5. تقديم رؤية مستقبلية لتطوير آليات الحوكمة المالية بما يتناسب مع البيئة العراقية.

رابعاً:- خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة المالية وإطارها النظري

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المالية وتطورها التاريخي وأهميتها

المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة المالية

المبحث الثاني: واقع الحوكمة المالية في العراق وتحدياتها

المطلب الأول: تحليل الوضع الراهن (الفجوات التشريعية، ضعف البنية التحتية التقنية).

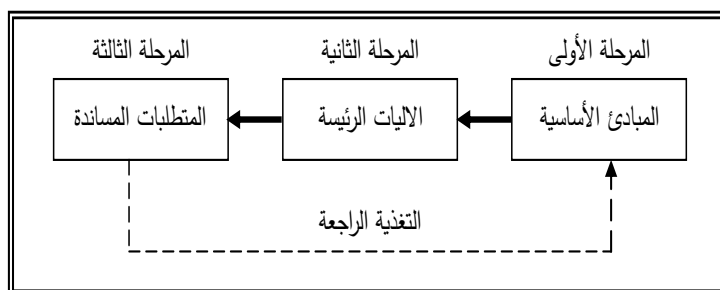
المطلب الثاني: التحديات العملية وتداعياتها: نماذج من قطاعات حيوية

النتائج والمناقشة

ينبغي أن تكون النتائج واضحة وسهلة الفهم لا ينبغي ذكر النتائج التي تم وصفها في الجزء الخاص بالطرق المستخدمة ، ينبغي أن تتناول مناقشة النتائج ما تعنيه النتائج أو شرحها، وينبغي أن تكون المناقشة متمشية مع النتائج، يُعد هذا الجزء مثالا لأسلوب تنسيق العناوين والعناوين الفرعية. تعرض الفقرات الفرعية الأتية أسلوب تنسيق الاشكال والجدول والمعادلات.

أ. الجداول والاشكال

الاشكال والجدول و الرسوم البيانية والمخططات ينبغي ان تكون محدودة الى اقل عدد ممكن ويمكن ان تكون باللونين الابيض و الاسود مع تضليل قليل او ملونة بوضوح عالٍ. لا تستخدم اللون إلا إذا كان ذلك ضرورياً للتفسير الصحيح لاشكالك. تكتب ارقام و عناوين الاشكال بخط Times New Roman، الخط الغامق bold حجم الخط 10 (على سبيل المثال: شكل 1) مع ضرورة توسيط العناوين أسفل الشكل أو الصورة. لتوضيح هذه المتطلبات ، يوضح الشكل 1 نمط تنسيق الشكل في الورقة البحثية لمجلة وارث العلمية . علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هناك مسافة أسفل عنوان الشكل بحدود خط حجم 6 وكذلك أعلى الشكل.



شكل ١: عناوين الاشكال ينبغي ان تكتب أسفل الشكل

في حالة الجداول، تطبق نفس متطلبات الاشكال فيما عدا عناوين الجداول توضع اعلى الجدول ويكتب نص الجدول بخط Times New Roman، غامق Bold، حجم الخط 10. جدول 1 يوضح نمط تنسيق الجداول.

جدول 1: عناوين الجداول ينبغي ان تكتب في اعلى الجدول

Measurement Construct	Mean (M)	Std. Deviation (SD)
Satisfaction	5.6	0.809
Motivation	4.1	0.674

ينصح كثيرا بكتابة بعض النصوص مباشرة بعد الاشكال او الجداول.

ب. المعادلات

ينبغي ترقيم المعادلات على التوالي مع ارقام المعادلات الموضوعه بين قوسين. استعمل محرر المعادلات لانشاء المعادلة . من الضروري التأكد من ان رموز المعادلة معرفة قبل كتابة المعادلة او تعرف مباشرة بعد المعادلة. معادلة 1 و معادلة 2 هي افضل الامثلة لتوضيح هذه التعليمات.

$q(x) = 1 - p(x)$	(1)
$p(x) = \frac{n(x)}{n}$	(2)

حيث:

$$n(x) = \text{العدد الكلي للعينة الموجودة في } [x-1, x] , \\ n = \text{العدد الكلي للعينة في } [x-1, x+1]$$

كما ذكر سابقا، ضرورة ترقيم المعادلات بصورة متسلسلة ويوضع رقم التسلسل بين قوسين على الجهة اليمنى للنص.

4. الاستنتاجات

1. تلعب الحوكمة المالية دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري، من خلال توفير إطار تنظيمي شامل يعزز المساءلة والشفافية ويحمي حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة.
2. تقوم الحوكمة المالية على مجموعة من المبادئ، أهمها: الشفافية والإفصاح، المساءلة، العدالة والمساواة، المسؤولية الاجتماعية، واستقلالية مجالس الإدارة واللجان التدقيقية.
3. تتعدد آليات الحوكمة المالية في مكافحة الفساد الإداري، ومنها: تفعيل دور اللجان التدقيقية، التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، الإفصاح والشفافية، تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية، وتعزيز ثقافة النزاهة والأخلاقيات المهنية.
4. شهد العراق منذ عام 2003 تطوراً في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية، من خلال إنشاء هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وإصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة المالية والرقابة، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإطار النظري للحوكمة والتطبيق العملي لها.
5. تواجه تطبيقات الحوكمة المالية في العراق تحديات سياسية وقانونية وإدارية وثقافية واقتصادية، تتطلب جهوداً متكاملة للتغلب عليها.

الشكر والتقدير

ينبغي إدراج الشكر والتقدير في نهاية الورقة البحثية قبل المراجع. من الضروري أن يكون هذا الجزء موجزًا وواضحًا، وأن لا يتضمن أية أسماء مجهولة: القاب أو أفاضة في المدح والثناء. شكر الجهات الممولة والأطراف التي ساهمت في دعم البحث، مع ضرورة كتابة أسماء الجهات الممولة بالكامل.

المصادر

1. محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري -دراسة مقارنة، الدار الجامعية العربية، مصر، 2006.
2. ياسر خالد بركات الوائلي، ، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز دراسات المستقبل، 2005، www.mesr.net.
3. خالد التوني، ، التصالح في جرائم العدوان على المال العام، كلية الشريعة والقانون بطنطا، ط3، العدد 31، 2016.
4. عادل رزاق، الإدارة الرشيدة: الحكم الجيد أو الحوكمة، مؤتمر الإدارة الرشيدة والإصلاح الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
5. علي حيدر، وإسماعيل راند، الحوكمة المالية في الدول ما بعد الصراع: العراق نموذجًا، بغداد: دار الرشيد للنشر، 2020.
6. أحمد الشمرى، إصلاحات القطاع العام في العراق: تحديات الشفافية والمساءلة. لندن: دار وتليدج، 2019.
7. ميخائيل، اشرف حنا، " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
8. أحمد علي لصالح، بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملاءمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغداد"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية لإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، 2006.
9. International Monetary Fund (IMF). (2019). *Iraq: Fiscal Transparency Evaluation*. IMF Working Paper No. WP/19/123